

لائحة لجنة إستراتيجية العمل المستقبلي

- إن ما بلغته المرأة التونسية من مستوى مرموق في جميع الميادين والمجالات، هو عنوان بارز من عناوين تقدم تونس وحداتها حيث جعلت من النهوض بأوضاع المرأة خيارا إستراتيجيا لم تكتف بالتنظير له وإنما عملت على تجسيمة في العديد من الإجراءات العملية والتدابير المؤسسية، فالنهوض بأوضاع في عهد التغيير والحرص على ترسيخ حقوقها وإنما هو أولا وقبل كل شيء خيار إستراتيجي ورسالة نبيلة ذات أفق وطني وحضاري، جوهرها قيم إنسانية خالدة ومقاصدها أعمق من أن تختزل كمسألة تنمية تتعلق برعاية فئة خصوصية.

- وبهذا الإعتبار فإن الموقع الريادي للإتحاد الوطني للمرأة التونسية، ونوعية المتغيرات العميقة التي يعيشها المجتمع التونسي في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهو يتحفز إلى مزيد من التقدم وتجسيم مفهوم جودة الحياة، تستلزم من المنظمة إعتقاد رؤية ديناميكية في تواكب تطور وضع المرأة التونسية، وتطلعات المجتمع حتى يظل الإتحاد الوطني للمرأة التونسية، منظمة فاعلة في محيطها متفاعلة معه بكل نجاعة واقتدار.

- وانطلاقاً من هذه الثوابت فقد إستلهمت اللجنة في تحديد الأولويات الإستراتيجية للعمل المستقبلي على مرجعيات أساسية في مقدمتها البرنامج الإنتخابي الرائد لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي "تونس الغد" واستندت كذلك إلى ما تضمنته لوائح التجمع الدستوري الديمقراطي من أهداف وتوجهات وطنية كبرى، مستحضرة في ذات الوقت توصيات لوائح مؤتمرات الإتحاد وما تعكسه من وعي عميق للمرأة التونسية وما تعبر عنه من طموح لكسب الرهانات المستقبلية.

- وتأسيساً على ذلك فإنّ تنامي دور المرأة في مجتمعنا وتزايد حضورها في مختلف المجالات والقطاعات يتماشى ونوعية التحولات الراهنة والمرتقبة ويفرض علينا إستجلاء دور المنظمة في ضوء التحولات الراهنة والمستقبلية حتى تظل فضاء مفتوحاً يتفاعل مع مشاغل المرأة في مجتمعنا ويعمل على إدماجها إدماجاً تاماً في عملية البناء الوطني الشامل.

- وتستمدّ إستراتيجية العمل المستقبلي عناصرها ومقوماتها من ثوابت أساسية من أهمها :

1- الرصيد الهام و النوعي من الحقوق والمكاسب المحققة

لغائدة المرأة التونسية بفضل الإرادة السياسية الثابتة .

2- الدور الريادي والتاريخي والمستقبلي للإتحاد في مجال نشر ثقافة حقوق المرأة.

3- الإلتزام بمقاربة النوع الإجتماعي لتكريس المساواة وتفعيل الشراكة مع مختلف مكونات المجتمع ترسيخاً لأبعاد النموذج التونسي المتميز في مجال حقوق المرأة الذي وفق بين مقتضيات الحداثة وخصوصيات الهوية الوطنية و الحضارية .

- وتماشياً مع ما تتطلبه الفترة القادمة من حضور فعال في مختلف المجالات وفي مواقع أخذ القرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي واستناداً إلى منطلقات العمل المستقبلي المذكورة فإن رفع التحديات المستقبلية يستلزم العمل على تعزيز مشاركة الإتحاد في بناء تونس الغد بالإعتماد على التعاون والشراكة والتضامن لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والوصول بتونس إلى مصاف الدول المتقدمة.

ومن هذا المنطلق فإن تطوير أهداف الإتحاد و برامج عمله يكتسي أهمية بالغة من أجل خلق تجاوب مستمر ومواكبة لطموحات الكفاءات النسائية في ظل محيط تعددي، إلى جانب العمل على مزيد تأهيل القدرات النسائية لكسب رهانات العولمة في مختلف المجالات وتمكين المرأة من العلوم والتكنولوجيات الحديثة لكسب التحديات وبناء مجتمع المعلومات.

عناصر إستراتيجية العمل المستقبلي :

1- حضور أوسع للمرأة في مواقع القرار والمسؤولية :

إن الإتحاد الوطني للمرأة التونسية بتفاعله التام مع سياسة التغيير والتزامه بأهداف البرنامج الرئاسي "تونس الغد" سيواصل مسيرته لنشر ثقافة حقوق المرأة بوسائل التثقيف والتعلم مدى الحياة سعيا لتطوير العقلية وتوعية المرأة بمسؤوليتها وبكفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤولية.

- وإذ تثمن اللجنة قرار سيادة الرئيس زين العابدين بن علي القاضي بدعم مكانة المرأة في مواقع القرار بنسبة 30% في آفاق 2009 فإنها تؤكد ضرورة إتاحة فرص أكبر للمرأة للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، في إطار تجسيم القرار الرئاسي القاضي بوضع نظام خاص يمكن الأم، حسب رغبتها، من العمل نصف الوقت مقابل الثلثين من الأجر مع الحفاظ على حقوقها في التقاعد والحياة الإجتماعية.

كما توصي اللجنة في هذا النطاق بالعمل على :
- تمكين الأب من الإنتفاع بعطلة ما بعد الولادة على غرار الأم باعتبارها عطلة الوالدين على حد سواء ، تمنح لأحدهما في نفس الوقت.
- تمكين الأب في نفس ظروف الأم من نظام نصف الوقت مقابل ثلثي الأجر.
- مواصلة بذل الجهد لإحداث محاضن الأطفال ورفع مستوى خدمات رياض الأطفال.

2- تطوير برامج عمل الإتحاد لدعم النقلة النوعية في أنشطته الإجتماعية والتنموية

تتجسم عناصر إستراتيجية العمل المستقبلي في هذا المجال في المحاور التالية :

1) تعزيز دور الإتحاد التنموي التضامني :

إن تطور دور المجتمع المدني الذي إتخذ توجهها إستراتيجيا جعله يتموقع ضمن الخطط الوطنية من خلال التفاعل مع القطاع العام والقطاع الخاص حتي أصبح يمثل قطاعا إستراتيجيا في التنمية يتطلب من الإتحاد الوطني للمرأة التونسية دعم قدراته الذاتية بتكوين القائمين على المنظمة ورسم خطط محكمة للعمل وضبط سياسات خصوصية للتمويل على المستوى الوطني والدولي.

وانطلاقا من دور المرأة في رفع رهانات الإنتاج والمنافسة وبلوغ الأهداف الوطنية بوصفها تمثل طاقة بشرية هامة قادرة على تقديم إضافتها المتميزة.

وحرصا على مزيد تفعيل إدماج المرأة في الدورة الإقتصادية التنموية ولتثبيت حضورها في المسيرة التنموية، توصي اللجنة بأن يوظف الإتحاد بدور فاعل في هذا المجال من خلال :

- برامج جهوية ومحلية لإذكاء الحس التضامني كقيمة أساسية وطنيا ودوليا
تفعيلا للنقطة 12 من البرنامج الرئاسي "تونس الغد" الرامي لإبراز دور
التضامن كمقاربة متجددة في تحقيق أركان التنمية الشاملة والمستدامة.
- النهوض بالمشاريع التنموية خاصة منها الموجهة لفائدة المرأة حيث تعيد
الشراكة القائمة بين الإتحاد وبين عدة منظمات وطنية ودولية حافزا مهما
لتطوير إمكاناته المادية والبشرية، وترسيخ خبرته في المجال التنموي بما
يعزز ما يتمتع به الإتحاد من ثقافة ومصداقية في تعامله مع مختلف
مؤسسات التمويل والدعم المالي وطنيا ودوليا و لذلك فإن النخبة توصي
ب :

- تعزيز وتطوير علاقات الشراكة القائمة بين الإتحاد ومختلف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات والهيكل المتدخلة في مجال دعم الموارد المالية للمرأة وطنيا ودوليا.
- الحرص على مزيد التفتح على المؤسسات الصناعية تدعيما للشراكة والتعاون في مجالات نشاط الإتحاد خاصة بالمناطق التي توجد بها منشآت صناعية واقتصادية هامة.
- العمل على مزيد إستيعاب المشاريع التنموية للإتحاد للفئات النسائية المستهدفة والحرص على مراعاة مبدأ مشاركتها في إعداد المشاريع بما بضمن النجاح والجدوى في مرحلة التنفيذ والحفاظ على تنمية رأس المال.
- العمل على مزيد تمكين المرأة من الإستفادة من البرامج الوطنية المتعلقة بالمشاريع الصغرى - صندوق 26 26 والبنك التونسي للتضامن - بما في ذلك القرص الممغنط.
- التعريف بالإنجازات والمشاريع التنموية للإتحاد وإبرازها للرأي العام الوطني والدولي وحث الجهات الممولة والمانحة للدعم المالي على الإستثمار في مجالات نشاط الإتحاد.
- مزيد دعم المشاريع التنموية الموجهة للمرأة الريفية بما يفعل دورها ومشاركتها في حركية مجتمعها ويضمن توفير مورد رزق قار لها، وذلك في إطار تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة الريفية.
- دعم الإقتصاد التضامني من خلال إسناد القروض الصغيرة التي إرتفع سقفها إلى حدود 4 آلاف دينار تفعيلا للمحور الأول من برنامج سيادة الرئيس زين العابدين بم علي بالتعاون مع البنك التونسي للتضامن والعمل المستقل كسند للتشغيل.
- مزيد دعم العمل المستقل كسند للتشغيل والتعريف ببنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة وربط الصلة به وطلب وضع على ذمة الإتحاد إطار من هذا البنك على مستوى مركز الإحاطة الإقتصادية.
- الإحاطة بالمؤسسات والمشاريع المحدثة لوضع برامج وآليات للنهوض ببعث المؤسسات أو التشجيع على إحداثها ثم الإحاطة بها وبالمشاريع المحدثة عن طريق رابطيني النساء الخبيرات المحاسبات والنساء باعثة المؤسسات التي نوصي بإحداثها.

- انتهاج مقاربة محلية لاستكشاف الطاقات الكامنة للتشغيل على أساس خصوصيات المنطقة تفعيلا للمحور الأول من البرنامج الرئاسي "تونس الغد" والنهوض بالمرأة في الريف وبالإقتصاد العائلي.
- الإعتماد على مقاربة النوع الإجتماعي بهدف التعرف على مدى استفادة المرأة من مختلف السياسات التنموية وتحديد الفوارق بين المرأة والرجل حتى يتسنى الدرس والبحث حول الحلول الكفيلة بمعالجتها.
- إيلاء مزيد من الإهتمام للطالبات والفتاة وذلك في نطاق مختلف هياكل الإتحاد ولا سيما منظمة الشبيبة النسائية ونسجل بكل فخرنا واعتزازنا بالدور الطلائعي الذي تقوم الشبيبة النسائية في هذا المضمار.
- تدعيم البرامج الموجهة للفتاة على إختلاف إهتماماتها ومستواها التعليمي، حتى تكون عنصرا فاعلا ومحركا أساسيا لإنجاح وتنفيذ الخطة الشبائية.
- مواصلة إستقطاب الطالبات وتشجيعهن على الإنخراط في الإتحاد وفي الحياة الجمعياتية بصفة عامة وتطوير العمل التطوعي لدى الشبيبة.
- إستقطاب المرأة المقيمة خارج أرض الوطن والعمل على مزيد تنوع برامج الإتحاد الموجهة للمرأة المهاجرة للإحاطة بها ودعم صلتها بالوطن.
- تشريك الجيل الثاني والثالث للهجرة في أنشطة الإرشاد الإجتماعي والقانوني على مستوى تمثيلاتنا الدبلوماسية بالخارج.

(2) دعم الهياكل والتنسيق والإستقطاب :

يضم الإتحاد الوطني للمرأة التونسية هياكل متعددة ومتنوعة في الشكل والمضمون تلعب كلها أدوارا هامة في حياة المنظمة واستمراريتها وتساهم من منطلق إختصاصها في الإنتشار الجماهيري وإشعاع الإتحاد، كما تعمل على تحقيق الإلتفاف الواعي للنساء حول أهداف الإتحاد ومشاريعه المستقبلية.

- ومن أجل مزيد تفعيل دور مختلف هياكل الإتحاد محليا وجهويا ووطنيا ودوليا في إطار التنسيق التام بين مختلف برامجها وأنشطته نوصي بما يلي :
- الحرص على تفعيل دور اللجنة الإستشرافية لتكون مفتوحة أمام مشاركة الكفاءات النسائية من مختلف الأجيال،
- تكثيف تبادل التجارب والخبرات مع مختلف الهياكل والمؤسسات المتدخلة في مجال المرأة،
- العمل على تكثيف نشاط اللجنة المركزية بما يعزز دورها في إثراء وتنوع عمل الإتحاد بالجهات بمتابعة برامج الرابطة الجهوية بالتنسيق مع النيابات،
- تطوير دور الفروع حتى تكون هياكل قادرة على تنفيذ خطة عمل الإتحاد على المستوى المحلي،

- الحرص على مشاركة الكفاءات النسائية ذوات الإشعاع في محيطهن من خلال بعث فروع جديدة لا سيما في الوسط الريفي،
- تفعيل دور النيابات الجهوية بتجاوب أنشطتها ومشاريعها مع طموحات المرأة،
- وضع خطة للأستقطاب وتعميق حس المواطنة لدى الفتاة والمرأة أينما كانت لحثها على المشاركة في تحديد الأهداف على أساس طموحات المرأة؛
- مزيد أحكام تفاعل برامج الإتحاد ومواكبتها لاهتمامات مختلف الفئات النسائية بما يجعل منها عنصرا فاعلا ومشاركا في إنجاح البرامج وتنفيذها.
- تكريس علاقات الشراكة مع مختلف الأطراف المتدخلة جهويا بما يمكن هذه الهياكل من تبوأ موقع فاعل في جهاتها،
- الحرص على مواكبة برامج ومشاريع فروع الإتحاد بالخارج وتفاعلها مع حاجيات المرأة المهاجرة من ناحية وأهداف الإتحاد من ناحية أخرى، ومواصلة العمل على تكثيف اللقاءات والإحاطة بالمرأة بالخارج،
- ومواصلة تفعيل دور الرابطات باعتبارها فضاءات موجهة لفئات نسائية متخصصة والحرص على تكثيف ما تقدمه من إضافات لدعم نشاط الإتحاد وترسيخ إشعاعه خاصة باستقطاب الكفاءات ضمن الرابطات الجهوية مع تكثيف نشاطات الرابطات وتنويعها بإحداث رابطة باعثة المؤسسات الصغرى،
- دعم العمل التطوعي البيئي ونشر التربية البيئية بوضع برامج تساهم فيها عدة هياكل لدعم الرابطات مثل العمل التطوعي البيئي ونشر التربية البيئية.
- مواكبة برامج وزارة الصحة الوقائية والعمل على تفاعل مختلف الهياكل معها في مجال الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا وإستقصاء سرطان الثدي والرحم، تفعيل الشراكة مع إرادة الطب المدرسي والجامعي.

(3) التدريب المهني وتكوين الإطارات :

تؤكد المؤشرات أن عمليات التأطير والتكوين والإستقطاب مرشحة هي الأخرى لمزيد التطور في ظل بروز معطيات جديدة على الصعيدين الإجتماعي والتكنولوجي والثقافي خاصة، أثرت تأثيرا عميقا ولا تزال في سلوكيات الأفراد ومواقفهم في ذلك سلوكهم الإقتصادي والإجتماعي.

ويولي الإتحاد الوطني للمرأة التونسية مسألة التدريب والتكوين كل العناية في إطار وعيه العميق بضرورة بناء القدرات النسائية وإعطائها تكوينا متكاملًا من أجل مزيد إندماج المرأة في حركية المجتمع وديناميكية المنظومة الإقتصادية.

ومن أجل تفعيل هذا الدور توصي اللجنة بالنسبة لتكوين الإطارات بما يلي :

- ضبط منظومة متكاملة لتدريب الإطارات النسائية بكل هياكل المنظمة تأخذ في الإعتبار حاجيات المنظمة وحسن توظيف واستغلال الموارد والإمكانيات المتاحة وتركز بالأساس على مجالات الإهتمام التالية :
- التنظيم الإداري والتسيير المالي.

- كيفية إعداد المشاريع وتقديمها ومتابعتها.
- التدريب على القيادة وتسيير الاجتماعات وحسن توظيف الوقت.
- تهيئة المرأة للمراكز القيادية ولصنع القرار.
- تدريب المرأة على وسائل التقنيات الحديثة للإتصال والإعلام وحسن إستخدام التكنولوجيات الحديثة.

- الحرص على تنظيم لقاءات فكرية تكوينية موجهة لمناضلات وصديقات الإتحاد وطنيا ودوليا بصفة دورية.
- مزيد تعميق العلاقة بين الإتحاد ومراكز ومؤسسات التدريب الكريديف ومركز إفادة بالإنخراط التام في منظومة تدريب الموارد البشرية (وطنيا ودوليا).
- مزيد تعميق العلاقة بين الإتحاد والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث للتوجه نحو دراسة واقع واحتياجات المنظمة من التدريب للإسهام في بلورة أولويات التدريب والقطاعات المستهدفة.
- مزيد تدريب الفتاة وتهيئتها لتحمل المسؤولية في مختلف هياكل الإتحاد مستقبلا.
- أما على صعيد **التكوين المهني** فنوصي اللجنة بما يلي :
 - الحرص على القيام بدراسات حول الإختصاصات المهنية بكل جهة لتدعيم وإحياء الحرف الصغرى وتنميتها وربطها بسوق الشغل.
 - العمل على تعزيز الصناعات التقليدية النسائية بالجهات وربطها بالحركة السياحية وطنيا ودوليا.
 - بعث فضاءات متكاملة للإبداعات النسائية بكل جهة : تكوين - عرض وبيع وترويج.
 - الحرص على إعطاء تكوين متكامل للمرأة يوفر لها إنتاجا مطابقا لمواصفات الجودة وقادرا على المزاحمة والتسويق (وطنيا ودوليا) مع المحافظة على الطابع التونسي الأصيل في كل الإبداعات.
 - مزيد تفاعل التكوين المهني بمراكز الإتحاد ومتطلبات السوق وذلك بمواصلة المجهود المبذول في إيجاد إختصاصات مهنية جديدة للفتيات تتماشى وحاجيات كل جهة والتطور التكنولوجي مع الحرص على دع علاقات الشراكة والتعاون مع بقية الهياكل والمؤسسات المعينة بمجال التكوين وطنيا ودوليا.
 - العمل على مزيد تكثيف التكوين المتكامل الموجه للمرأة الريفية بما يزودها بالمعرفة والمهارة ويعطيها القدرة على القيام بمختلف أدوارها بكل فعالية وجدارة.
 - حرص الإتحاد على تنظيم حملات تحسيسية توعوية للتكوين في الإستثمار الفلاحي في بداية كل سنة تكوينية لترغيب الفتيات للإقبال على الكوين والإستثمار في الفلاحة.
 - ضبط خطة متكاملة للتكوين المهني موجهة لمنظمات ومؤسسات التمويل (عربيا ودوليا) لدعم برامج الإتحاد في مجال التكوين المهني وإيجاد الضروري لذلك.

4) التوثيق والإعلام والاتصال

- إن تفعيل منظومة الإعلام والاتصال يكتسي أهمية كبيرة في برنامج عمل الإتحاد مستقبلا، ولذا توصي اللجنة بما يلي :
- القيام بالدراسات اللازمة ووضع إستراتيجية إتصالية متكاملة بالإعتماد على الموارد البشرية للإتحاد وبالتعاون مع المؤسسات المختصة.
 - تدعيم البرامج الإعلامية الموجهة للمرأة حسب مستوياتها الثقافية لتعريفها بحقوقها ومكاسبها في مختلف مجالات حياتها.
 - مزيد إقناع المرأة وشد إنتباهها من خلال برامج الإتحاد الهادفة إلى إدماجها في الحركة التنموية للمجتمع عبر خطاب إعلامي قادر على تبليغ رسالته لدى الجماهير العريضة.
 - الإعتماد على خطة دقيقة لتسويق صورة مشرقة عن برامج عمل الإتحاد المتنوعة وطنيا ودوليا.
 - دعم التخطيط الإعلامي لمختلف المراحل التي يستوجبها عمل الإتحاد (وطنيا ودوليا) لخلق وعي لدى الرأي العام بخصوصية نشاط الإتحاد.
 - تفعيل إنخراط الهياكل بشبكات الأنترنت باعتبارها من أهم وسائل مجتمع المعلومات والاتصال الحديثة.
 - السعي إلى تشكيل صورة متوازنة وموضوعية للمرأة عن شخصيتها ووضعها الجديد في الأسرة ومواكبة للواقع وترسيخا للعلاقات المتوازنة، والتوزيع العادل للمسؤوليات العائلية وإبرازا لتطور مكانة المرأة في مناصب القرار.
 - إستنباط مقاربة تمكن من توفير تغطية إعلامية عن المرأة الريفية وعن المرأة العاملة والمرأة في البيت، تأخذ بعين الإعتبار تطلعات وحاجيات كل امرأة.
 - تدعيم المجلات النسائية بكفاءات إعلامية وتربصات تكوينية لدى الصحافة المحترفة، والسعي لضبط برمجة سنوية لمجلة "المرأة" والعمل على إحداث نشرية شهرية داخلية للتعريف بنشاط الإتحاد في الجهات.
 - مواصلة تحيين النشرة الافتراضية على شبكة الأنترنت لتبرز أنشطة الإتحاد (جهويا، وطنيا، دوليا)، والعمل على الإستفادة القصوى من برامج هذه الشبكة.
 - تدعيم مكتبة الإتحاد وإثراءها بمختلف المراجع المتعلقة بالمرأة حتى تكون مصدرا أساسيا للمهتمين بدراسة المرأة.
 - ضبط بنك معلومات للكفاءات النسائية ووضع بنك للدراسات العلمية لمختلف المشاريع التنموية التي يرغب الإتحاد في إنجازها لتحديد إحتياجات الفئات المستهدفة ورصد مدى إستفادة المرأة منها.
 - ضبط شبكة اتصال داخلية تربط بين مختلف هياكل الإتحاد وتكثيف العلاقات مع الأعضاء من خلال الإجتماعات العامة وعبر شبكات الاتصال.

5) التثقيف والتوعية والتعلم مدى الحياة

يُعتبر التثقيف والتوعية والتعليم مدى الحياة، ركيزة أساسية لإعطاء المرأة والفتاة القدرة على الإندماج في مختلف مجالات الحياة العامة وتهيئتهما لكسب الرهانات ورفع التحديات المستقبلية.

من هذا المنطلق يقوم الإتحاد للمرأة التونسية بدور هام في هذا المجال معتمدا على هياكله المتنوعة والمتعددة.

- ولتعزيز هذا التوجه وتدعيمه توصي اللجنة بما يلي :
- تنظيم لقاءات نسائية وطنية وجهويا قصد توعية المرأة بحقوقها في كامل مجالات الحياة وذلك في شكل لقاءات منتظمة ووفق برنامج مضبوط مسبق وبرنامج محددة يسعى الإتحاد لتنفيذها وطنيا وجهويا.
 - تكثيف شبكة مراكز التعلم مدى الحياة مواصلة المساهمة في البرنامج الوطني للتعلم مدى الحياة الذي إنطلق سنة 2000-2001 واستقطب 370 ألف دراس ودارسة حسب إحصائيات تمت في جوان 2004، والسعي إلى تكثيف شبكة مراكز تعليم الكبار الراجعة بالنظر للإتحاد حتى تستفيد المرأة من خدماتها أينما كانت.

(6) بناء مجتمع المعرفة وتمكين المرأة من الابتكار والإبداع

إن التغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية الحاصلة على المستوى الوطني والدولي، أدت إلى ظهور آليات جديدة تحتم إعادة توزيع الأدوار داخل المجتمع، وهو ما يدعو الإتحاد إلى مزيد تفعيل أدواره الحالية واستشرف أدوار جديدة تتماشى وخصوصيات المرحلة القادمة ومزيد التحكم في إمكانياته لكسب الرهانات ورفع التحديات المقبلة.

لهذا توصي اللجنة بالعمل على :

- استيعاب كل ما يجد في المعرفة و العلوم و التقنية من أجل تحقيق النمو المستمر فيكل مجالات نشاط الإتحاد وفي كل اختصاصاته بدون استثناء و المساهمة بآليات عصرية و نشر الثقافة الرقمية داخل هياكل الإتحاد والحرص على اقتحام المجالات والإختصاصات العلمية والتكنولوجيات الحديثة لتصبح من أولويات اهتمام المرأة .

(7) إشعاع الإتحاد و الفضاء الإقليمي و الدولي

يتميز نشاط الإتحاد بتفتحه على المحيط الدولي و تعامله البناء مع المنظمات الدولية المؤثرة و ذات الإشعاع العالمي في المجالات المتعلقة بإدماج المرأة في فعاليات الحياة العامة .

و يرتكز دور الإتحاد على الصعيد الدولي في ضرورة توطيد علاقات التعاون و مزيد التنسيق مع الحركة العالمية لمنظمات المجتمع المدني المتدخلة لفائدة المرأة .

و من أجل تحقيق إشعاع دولي أكبر للإتحاد فإن اللجنة توصي بما يلي :

- مزيد تفعيل التعاون بين الإتحاد و المنظمات الدولية و الإقليمية والهيئات الدولية المتدخلة في مجال المرأة لتعزيز مقومات التعاون والتضامن من خلال إقامة وتوطيد جسور التعاون و الشراكة.
- العمل على الحصول على التمثيلية صلب الهيئات التنفيذية للمنظمات الدولية والإقليمية المغاربية و العربية الإفريقية لإبلاغ صوت المرأة التونسية .
- الحرص على توظيف خطاب على المستوى الدولي ينطلق من المبادئ الثابتة و يوفق بين الإلتزام و حرية المبادرة بما يكرس صورة تونس المشرقة في الخارج .
- استحضار ما يسيطر على الساحة الدولية من مفاهيم حديثة في مجال العلاقات الدولية والحرص على اكتساح الفضاءات الدولية بالإنخراط في الشبكات الدولية المنظمة للعمل النسائي و العالمي.
- الدفاع عن التمشي الرامي إلى ترسيخ حقوق المرأة و المساواة و التعاون بين نساء العالم و مزيد التعريف بالنموذج التونسي المتميز في هذا المجال .
- التعريف بمكاسب المرأة التونسية وإبداعاتها الفكرية والفنية وذلك بالمشاركة في مختلف الملتقيات والمعارض الدولية والعمل على تقديم الإبداع النسائي بما يعزز ويطور الحوار الثقافي بين الحضارات .
- تفعيل دور فروع الإتحاد بالخارج باعتبارها هياكل مؤهلة للتأثر لدى الرأي العام في بلدان الأمانة بما يساهم في التعريف بمكاسب المرأة التونسية والعمل على بعث فروع جديدة بالبلدان التي تحتضن عائلات تونسية مهاجرة.
- دعم فروع الإتحاد بالخارج لمزيد التواصل والتبادل المجدي والعمل على توسيع فضاءات المرأة والجيل الثاني للهجرة وتنويع أنشطتها.